T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

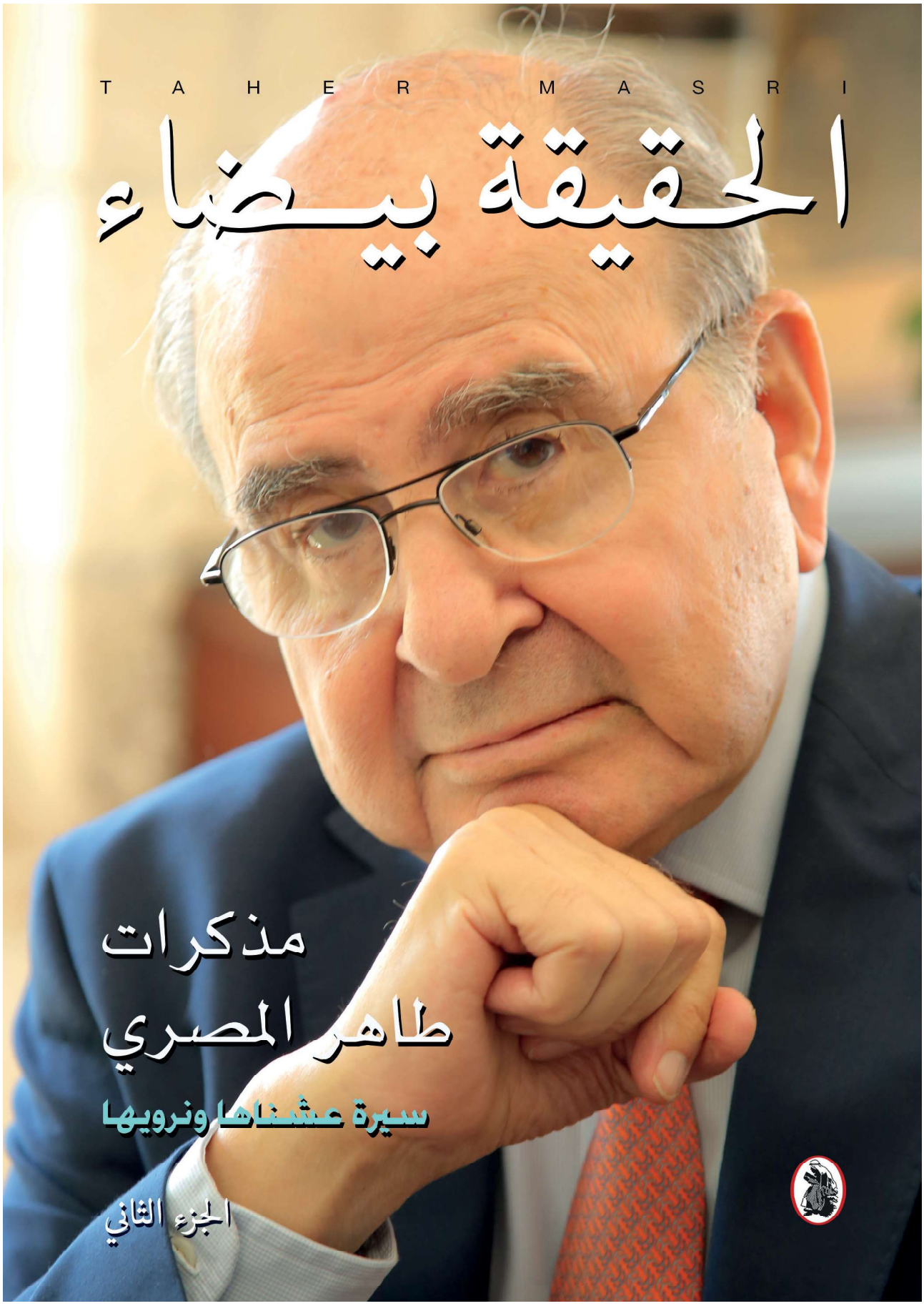

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الحقيقة بيضـــــاء

الحقيقة بيضـــاء/ الجزء الثاني
مذكّرات طاهر المصري
سيرةٌ عشناها ونرويها
الطبعة الأولى 2021
حقوق الطبع محفوظة ©

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر
المركزالرئيسي:
المصيطبة – شارع ميشال أبي شهلا – متفرع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانية الدولية LIU – بناية النجوم – مقابل أبراج بيروت
ص .ب 5460/ 11 الرمز البريدي 1107-2190
تلفاكس 92 7078 1 00961 – 707891 1 00961
بيروت – لبنان

التوزيع في الأردن:
دارالفارس للنشر والتوزيع
عمّان ص.ب: 9157، هاتف: 2/5605431 6 00962، فاكس: 4631229 6 00962
E-mail: info@airpbooks.com
موقع الدار الالكتروني: www.airpbooks.com

تحرير: السيدة سناء الجاك

تصميم الغلاف: عمر السمان
الصف الضوئي والتنفيذ الطباعي: المطبعة الوطنية / الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing.

جميع الحقوق محفوظة. لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه ، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطي .

الناشر الدولي: رقم: ISBN: 978-614-486-262-9
رقم الإيداع المحلي: 2021/8/4597

الحقيقة بيضـــــاء

مذكِّرات

طاهر المصري

سيرةٌ عشناها ونرويها

الجزءُ الثّاني

المحتويات

الجزءُ الثاني

الفصلُ الأوّلُ: رئاسةُ مجلسِ النّوّابِ 7

الفصلُ الثّاني: صراعُ السّلطَتَين 35

الفصلُ الثّالثُ: السّلام المُجَزَّأُ... من أوسلو إلى وادي عربة... 63

الفصلُ الرّابعُ: «عقليّةُ القلعةِ» والتّطبيعُ... والخبزُ 91

الفصلُ الخامسُ: رحيلُ الحسين... عبد الله الثّاني ملكٌ سيدهشُكُم 125

الفصلُ السّادسُ: اِلتباسُ المواقفِ... وفسادٌ في العرينِ 163

الفصلُ السّابعُ: الأردنّ والعراقُ بين مَلِكَينِ 225

الفصلُ الثّامنُ: أنا لستُ أبي... 257

الفصلُ التّاسعُ: اِختراقُ الجدرانِ السّميكةِ 283

الفصلُ العاشرُ: زوالُ الرّضا... بين الدّسائسِ والرّيبةِ 315

الخاتمةُ: حتّى لا يصبحَ الآتي أعظمَ (١) 341

الملاحق 359

الفصلُ الأوّلُ

رئاسةُ مجلسِ النّوّابِ

قبلَ تقديمِ اَستقالة حكومتي، كانت الدعوة لحضور مؤتمر مدريد قد وجهت إلى الفرقاء المَعنيين من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وعرضت الدعوة على مجلس الوزراء وتمت مناقشتها بشكل مستفيض. وفي التاسع عشر من شهر تشرين أول / اكتوبر ١٩٩١ أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٨٧٧ . وافق فيه على تلبية الدعوة بالإجماع وحدد القرار الأسس والمرتكزات التي سيتفاوض الأردن على أساسها في مؤتمر مدريد. وادرج أدناه نص القرار :

اطلع مجلس الوزراء على رسالة الدعوة الموجهة إلى الحكومة الأردنية من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لحضور مؤتمر السلام الذي سيعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في ٣٠/ ١٠ / ١٩٩١ ، وقد ناقش المجلس هذه الدعوة في ضوء تحليل دقيق للمتغيرات التي حدثت على الساحات الدولية والإقليمية والعربية والمستجدات التي شهدتها المنطقة بعد حرب الخليج وتطورات القضية الفلسطينية وما يشهده الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة من معاناة ، وما يقدمه من تضحيات، وتأكيداً على دور الأردن القومي الثابت في دعم الشعب الفلسطيني وإدراكـاً لحقائق المرحلة الاستراتيجية وطبيعة الموازين الدولية والإقليمية ، فقد قرر المجلس قبول الدعوة من حيث المبدأ ، والموافقة على المشاركة في المؤتمر بوفد أردني – فلسطيني مشترك ، وإبلاغ جهتي الدعوة بهذه الموافقة المستندة إلى الأسس التالية :-

أولاً : حماية مصالح الأردن العليا، دفاعــاً عن أمنه ومستقبل أبنائه ، وإدراكاً أبعاد ، المسؤولية وأمانة الحكم في هذه الظروف المصيرية .

ثانياً : أنها تمثل إلتزام الأردن القومي والوطني ، وإصراره الدائم على تطبيق الشرعية الدولية من أجل سلام عادل ودائم وشامل .

ثالثاً : أنها تمثل مصداقية الموقف الأردني من جهود السلام المبذولة ووفائه لأهل فلسطين .

رابعاً : تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف، تنفيذاّ لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

خامساً : ضمان عروبة القدس الشريف ، وتأكيد اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرار مجلس الأمن والأمم المتحدة .

سادساً : ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير على ترابه الوطني.

سابعاً : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة .

ثامناً:الوقف الفوري للاستيطان تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام .

تاسعاً : تطبيق قرار (٢٤٢) على كافة مراحل الحل بما يضمن ترابطها وتحقيق الحل الشامل والسيادة الفلسطينية على الارض والمصادر الطبيعية، والشؤون السياسية والاقتصادية .

****

ولهذه الغايات قامتْ قيادةُ الجيشِ بإعدادِ الخرائطِ المهمّةِ للأردنّ ولحدودهِ، وفي إطارِ تحضيرِ الرّأيِ العامِّ الأردنيِّ تجاهَ هذه التّطوّراتِ كنت قد اَصطحبتُ أعضاءَ مجلسِ الوزراءِ جميعَهم إلى محافظةِ إربد في الشّمال، وسرْنا على الأقدامِ مسافةً طويلةً في منطقةِ اليرموك والمخيبة، وذلك لمتابعةِ

تحضيراتِ المؤتمرِ، ليس فقط من خلالِ الأوراقِ والوثائقِ، وإنّما على الأرضِ أيضًا.

وكان اَهتمامُنا بمنطقةِ اليرموكِ والمخيبة، والجولان السّوريِّ المحتلِّ، والجولانِ الفلسطينيِّ المحتلِّ، يهدفُ إلى تأمينِ درجةٍ عاليةٍ من الاستعدادِ أمامَ أيِّ اَحتمالاتٍ، وفي مقدّمتِها حمايةُ حقوقِ الأردنّ في الأراضي والمياهِ، إضافةً إلى التّحضيراتِ السّياسيّةِ والقانونيّةِ.

وقمنا بتسميةِ خبراءَ في كلِّ القطاعاتِ لهذا الغرضِ. فبادروا إلى إعدادِ الوثائقِ المطلوبةِ، كما تمّتْ تسميةُ الوفدِ المفاوِضِ، وكنّا نسعى إلى اَختيارِ شخصيّةٍ لها القدرةُ والكفاءةُ والدّرايةُ للقيامِ بهذه المهمّةِ الصّعبةِ وتولّي رئاسةِ الوفدِ حتّى نستطيعَ التّفاوضَ.

رشّحتُ د. عبد السّلام المجالي لجلالةِ الملكِ، لاعتقادي بأنّه يتمتّعُ بالمواصفاتِ المطلوبةِ، مُحتكِمًا إلى عدّةِ اَعتباراتٍ أعرفُ أنّها تتوافقُ مع اَعتباراتِ الملكِ، فهو أوّلًا من عشيرةٍ معروفةٍ ولها نفوذُها، وله ثقلهُ في الحياةِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، ويحملُ رتبةً عسكريّةً وإنْ كانت فنّيّةً، كما إنّه يتكلّم الإنكليزيّةَ بطلاقةٍ، فضلًا عن سهولةِ التّعاملِ معه كونه لا يحبّذُ المواجهةَ الخشنةَ.

توافق هذا الاختيار مع ما كان الملك يفكر فيه وأثنى عليه.

وتولّتِ الوزاراتُ المعنيّةُ تسميةَ باقي الخبراءِ بحسبِ خبراتِهم وكفاءاتِهم. أمّا تشكيلةُ الوفدِ، فقد تمّتْ بالتّوافقِ بيني وبينَ القصرِ.

في اليومَين الأوّلَين للمؤتمرِ في مدريد لم تكنِ الأمورُ واضحةً للدّكتور عبد السّلام المجالي، فعلى سبيلِ المثالِ طلب فاروق الشّرع جلوسِ الوفودِ العربيّةِ جميعِها في مكانٍ واحدٍ حتّى يخلقَ اَنطباعًا بأنَّ الوفدَ العربيَّ وفدٌ واحدٌ كما كانوا يفضّلون.

وفي ضوءِ معرفتي بعدمِ قبولِ الجانبِ الآخرِ المُتمثّلِ بإسرائيل والولاياتِ المتّحدةِ بذلك، طلبتُ من المجالي عدمَ إدخالِ أيِّ تغييرٍ على الاتّفاقِ، وعندما دعانا الشّرع إلى الاجتماعِ في بنايةٍ واحدةٍ، أجبتُ بأنْ: «لا مانعَ لدينا، شرطَ أن تكونوا في طابقٍ ونحن في طابقٍ لنبدو وفودًا متعدّدةً».

وكنّا في مدريد نعرفُ أنّ الأميركيّين يقومون بالضّغطِ على شامير ليحضرَ المؤتمرَ. فتوجّهاتهُ كانت واضحةً بالنّسبةِ إلينا: هو لا يريدُ السّلامَ ولا يريدُ مؤتمرَ مدريد، وقال للأميركيّين بأنّ لدى إسرائيل القدرةَ على أن تمتدَّ المفاوضاتُ عشرَ سنواتٍ إذا أرادوا. ففي ذهنهِ وفي هدفهِ المُعلنِ لم يكن يريدُ اَستقلالَ الضّفّةِ الغربيّةِ، لتبقى تحتَ حكمٍ ذاتيٍّ.

وبعدَ مرورِ سنواتٍ عديدةٍ من اَنعقادِ مؤتمرِ مدريد وتوقيعِ اّتّفاقيّةِ أوسلو بين منظّمةِ التّحريرِ وإسرائيل، ظهرَ عدنان أبو عودة في نشاطاتٍ عديدةٍ ومتكرّرةٍ، يقولُ فيها إنّ الملكَ حسين أرسلهُ إلى واشنطن للاستقصاءِ عن الأوضاعِ هناك حولَ مؤتمرِ السّلام، وذلك خلال المرحلةِ الّتي كنت فيها رئيسًا للوزراءِ، وقد فهمَ منذُ ذلك الوقتِ أنّ الولاياتِ المتّحدةَ لا تنوي ولا توافقُ على إقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ، ولا تقبلُ ببقاءِ الاحتلالِ، وإنّما تريدُ فقط إقامةَ حكمٍ ذاتيٍّ واسعِ الصّلاحيّات ، وقالَ إنّه أرسلَ رسالةً مستعجلةً إلى الملكِ يخبرهُ فيها بذلك.

الرّسالةُ أو الوثيقةُ الأصليةُ الّتي يستشهدُ أبو عودة بها موجودةٌ لديَّ، ولم ترِدْ فيها أيّةُ إشارةٍ لِما يقولهُ، ولو أنّه سمعَ مثلَ هذا الكلامِ من دينيس روس (Dennis Ross)، أو من أيِّ مسؤولٍ أميركيٍّ آخرَ لكانَ أشارَ إليه نظرًا إلى أهمّيّةِ هذا الكلامِ.

بالتّالي، كان بيكر يعتبرُ أنَّ مؤتمرَ مدريد سيؤدّي إلى رفعِ الاحتلالِ عن الضّفّةِ الغربيّةِ من دونِ أن يذهبَ بعيدًا في بناءِ الدّولةِ الفلسطينيّةِ المُستقلّةِ،

وإنّما بصيغةِ علاقةٍ وحدويّةٍ مع الأردنّ، أقوى من الكونفدراليّةِ وأقلّ من الفيدراليّةِ أو الاستقلالِ.

صحيحٌ أنّ واشنطن لم تكن قد أخذتْ موقفًا نهائيًّا في أمرِ الوضعِ النّهائيِّ للأراضي المحتلّةِ، ولكنّها كانت تحاولُ بصدقٍ دفعَ التّسويةِ على مراحلَ. المرحلةُ الأولى هي في خلقِ كيانٍ غيرِ متكون ليمارسَ صلاحيّاتٍ داخليّةً واسعةً، ويجرّبَ مدى اَلتزامِ الفلسطينيّين بقواعدِ السّلامِ لمدّةِ ١٠ سنواتٍ. ويتقرّرُ الوضعُ النّهائيُّ للأراضي المحتلّةِ بعد ذلك، مع العلمِ أنّ الولاياتِ المتّحدةَ لم تضعْ على أجندتِها بناءّ الدّولةِ الفلسطينيّةِ المستقلّةِ بصيغةِ علاقةٍ وحدويّةٍ مع الأردنّ.

وبالفعلِ هدأتِ الأجواءُ إلى حدٍّ ما، وسارتِ المفاوضاتُ بعدَ مدريد، وفي واشنطن، برئاسةِ عبد السّلام المجالي في طريقِها المخطَّطِ له، وكان الوفدُ الفلسطينيُّ يتعاملُ مع المفاوضاتِ بشكلٍ شبهِ مستقلٍّ برئاسةِ د. حيدر عبد الشّافي وبرضانا، فهو كان يتمتّعُ باَحترامٍ شديدٍ في فلسطين وفي العالمِ العربيِّ.

وكانت حكومةُ زيد بن شاكر الثّانيةُ أشبهَ بالحكومةِ الانتقاليّةِ، فقد جاءتْ بعدَ مؤتمرِ مدريد واَنعقادِ دوراتِ المفاوضاتِ لفترةٍ قصيرةٍ في العاصمةِ الإسبانيّةِ واَنتقالِها لاحقًا إلى واشنطن، وكانت تسيرُ بشكلٍ بطيءٍ، وبقيَتْ جلساتُها متقطّعةً، وبعضُها كان يُعقَدُ في غرفٍ، وبعضُها الآخرُ في «الأروقةِ»، من دونِ أيِّ حدثٍ جذريٍّ أو مهمٍّ في تلك المرحلةِ.

وكان أبو شاكر قد زارَني في منزلي، وعرضَ عليَّ أسماءَ حكومتهِ قبلَ إعلانِها، وضمّتْ أربعةَ عشرَ وزيرًا مِمّن شاركوا في حكومتي، وطلبتُ منه إبقاءَ عيد الدّحيّات وزيرًا للتّربيةِ، لكنّه اَعتذرَ عن ذلك بسببِ الخصومةِ بين الدّحيّات ووزيرِ الدّاخليّةِ الجديدِ عوض خليفات، وهو لا يرغبُ بالتّضحيةِ به

من أجل الدّحيّات، لم أكن أعلم أن هناك خصومة بين خليفات والدحيات كما لم أكن أعلم أن الشريف زيد قد اختار خليفات مديراً معه، كما حرصَ على اَختيارِ وزرائِهِ بنفسهِ، مكتفيًا بالعددِ الّذي أبقاهُ من حكومتي. ولاحظتُ ضعفَ التّمثيلِ الفلسطينيِّ في تشكيلتهِ واَنتقدتُ ذلك، لكنَّ الأمرَ لم يشكّلْ موضوعَ خلافٍ أساسيٍّ بيننا.

ودخلْنا في مرحلةٍ جديدةٍ مع حكومةِ زيد بن شاكر الثّانيةِ، عنوانُها «اَستيعاب المعارَضة البرلمانيّة وغيرها»، كي ندعمَ المآلاتِ الأوّليّةَ لمؤتمرِ مدريد ليسيرَ بشكلٍ عاديٍّ بعيدًا عن مصاعبِ الدّاخلِ ومعارضَةِ القوى السّياسيّةِ.

وكان اَبن شاكر حذِرًا في التّوقيعِ وربطِ اَسمهِ باتّفاقيّةِ سلامٍ مع إسرائيل، كما كان راغبًا في أن يكون رئيسًا توافقيًّا ومحافظًا على صورتهِ المحايدةِ والبعيدةِ عن النّقدِ.

من جهةٍ ثانيةٍ، جمَعَتْني بعبدِ السّلام المجالي وعائلتهِ اَرتباطاتٌ عائليّةٌ، فعمّي والدُ زوجتي د. سعد البيطار هو من أصدقاءِ د. عبد السّلام منذ أيّامِ الكرك، ودخلَ الاثنان القوّاتِ المسلّحةَ وتعمّقتِ العلاقاتُ بينَهما وترسّختْ أكثر بعد أن أصبحتُ أنا وسطام المجالي اَبن حابس المجالي «عدايل»، بعد زواجهِ من شقيقةِ زوجتي.

في السّابعِ والعشرين من أيّار / مايو سنة ١٩٩٣، كان عبد الكريم الدّغمي يزورُني في مكتبي عندما هاتفني د. عبد السّلام معبراً عن رغبتهِ بزيارتي. أخبرتُ الدّغمي أنَّ «أبا سامر» (المجالي) سيزورُني. وبما أنّ الأحاديثَ والأقاويلَ تتحدّثُ عن اَحتمالِ تكليفهِ بتشكيلِ حكومةٍ جديدةٍ، فلا بدَّ أنّ زيارتَهُ تندرجُ في هذا الإطارِ، وبقيَ الدّغمي حاضرًا حتّى وصلَ المجالي، فصافحَهُ مُستأذنًا بالمغادرةِ.

أعلَمَني المجالي أنّ لديه بعضَ الإشاراتِ من الملك خلال الأشهرِ الثّلاثةِ الماضيةِ، تشيرُ إلى اَحتمالِ تكليفِه تشكيلَ الحكومةِ، وأرادَ الاستفسارَ مني عن مدى حقيقةِ هذه الإشاراتِ، وماذا عليه أن يفعلَ في هذا الوضعِ ؟

وقالَ لي إنّه سيلتقي الملكَ بعدَ ظهرِ ذلك اليوم في منزلِ الأميرِ الحسن، واَستنادًا إلى خبرتي قلتُ له: «من الواضحِ أنّكَ ستُكَلّفُ قريبًا بتأليفِ حكومةٍ جديدةٍ وعليكَ أن تكونَ مستعدًّا لذلك».

عندها أخرجَ من جيبِه ورقةً عليها أسماءٌ كثيرةٌ يرشّحُها لتسلّمِ مناصبَ وزاريّةٍ، وعرضَها عليَّ، ووجدتُ فيها أسماءً لا تناسبُ المرحلةَ.

قلتُ للمجالي في ذلك اللّقاءِ: «ستترأس حكومةً اَنتقاليّةً».

سألَني: «لماذا؟»

فأجبتُهُ: «لأنّ حكومتَكَ ستُجري الانتخاباتِ وستستقيلُ».

حينَها قالَ المجالي: «لن أستقيلَ، إذ لا يوجدُ نصٌّ يلزمُني بذلك وأنا باقٍ».

ومن بين الأسماءِ الّتي عرَضَها عليّ كان اَسمُ د. بسّام السّاكت، الّذي رشّحهُ ليتولّى وزارةَ الخارجيّةِ. فأوضحتُ له أنّ: «بسّامًا شابٌّ ممتازٌ؛ لكن للملكِ مواصفاتٌ في مَنْ يتسلّمُ حقيبةَ الخارجيّةِ، فهو يختارُ وزيرَ الخارجيّةِ ليكون لصيقًا بالتّعاملِ مع القصرِ باَستمرارٍ وتكون قناةُ الوزيرِ مفتوحةً مع الملكِ، وهذا هو رأيُ زيد بن شاكر، وحتّى الأمير حسن».

والغريبُ أنّ القائمةَ المُقترَحةَ من عبد السّلام كانت تضمُّ أسماء ذوقان الهنداوي وعبد الرّؤوف الرّوابدة، فأبديتُ شكّي بقبولِهما المشاركةَ، إلّا أنّهُ أصرَّ على أنّهما سيقبلان، وأشرتُ إلى أنّ الرّوابدة ينتقدهُ وشقيقهُ عبد الهادي، كما إنّه يؤدّي مناسكَ الحجِّ وليس من السّهلِ إيجادُهُ.

والطّريفُ أيضًا، أنّه سألَني إن كان أحمد عبيدات سيقبلُ المشاركةَ معه في حكومتهِ، فنفيتُ هذا الاحتمالَ، ونصحتُهُ بعدمِ سؤالهِ، ليفاجئَني بطلبِ مشاركتي في حكومتهِ، واعتذرتُ منه بحزمٍ، قائلًا: «أنا لا أستطيعُ ذلك».

د. المجالي رجلٌ طيّبٌ ولطيفٌ وصاحبٌ لسانٍ دافئٍ ودمثُ الخلقِ، وبحكمِ استمرارِ المفاوضاتِ وتسميتهِ رئيسًا للوفدِ الأردنيِّ المُفاوضِ، أصبحَ قريبًا أكثرَ من دائرةِ صنعِ القرارِ، وكان الملكُ حسين على اتّصالٍ دائمٍ ومباشرٍ معه.

وكما عرفتُ عن الملكِ حسين، فإنّهُ يختارُ رئيسَ وزرائهِ بينه وبين نفسهِ أوّلًا، ثمّ يبدأ بإعطاءِ إشاراتٍ حولَ الشّخصِ الّذي اختارهُ.

والتقى المجالي الملكَ في ذلك اليومِ، وفعلًا كلّفهُ بتشكيلِ الحكومةِ، وقدّم له المجالي بعضَ الأفكارِ وبعضَ الأسماءِ، وأرجّحُ أنّه عرضَ على جلالته الأسماءَ الّتي أطلَعَني عليها، وقال له الملكُ حسين جملتَهُ الشّهيرةَ: «على بركة الله». وغادرَ القصرَ عائدًا إلى منزلهِ.

بعد ذلك، هاتفَ الملكُ حسين مديرَ المخابراتِ مصطفى القيسي قائلًا له: «ساعدْ عبد السّلام في تشكيلِ حكومتهِ»، فذهبَ القيسي مُسرعًا إلى منزلِ المجالي، ليجدَ عددًا من أفرادِ عائلتهِ يتذاكرون في اختيارِ الوزراءِ.

وأعلنَ عبد السّلام تشكيلَ حكومتهِ بعدَ انتهاءِ دورةِ مجلسِ النّوّابِ، ما أثارَ منذُ اليومِ الأوّلِ لتشكيلِها لغطًا نيابيًّا شديدًا في ظلِّ تنامي الحديثِ النّيابيِّ والشّعبيِّ عن تغييرِ قانونِ الانتخابِ واعتمادِ مبدأِ الصّوتِ الواحدِ ونظامهِ، بخاصّةٍ وأنَّ عبد السّلام وشقيقَهُ عبد الهادي كانا من أشدِّ المتحمّسين لهذا النّظامِ الانتخابيِّ.

وكان مجلسُ النّوّابِ الحادي عشر قد انعقدَ في دورتهِ العاديّةِ الثّانيةِ، وتمّ انتخابُ د. عبد اللّطيف عَرَبيّات رئيسًا له. وبوجودِ أغلبيّةٍ برلمانيّةٍ مطالِبَةٍ بفتحِ

ملفّاتِ الفسادِ، بدأتِ الاتّهاماتُ والخطاباتُ الحماسيّةُ الملتهبةُ من نوّابٍ وغيرِ نوّابٍ، للمطالبةِ بفتحِ تلك الملفّاتِ ومحاكمةِ المتورّطين من كبارِ رجالِ الدّولةِ تأخذُ مكانَها تحتَ قبّةِ مجلسِ الأمّةِ، ويتردّدُ صداها في الشّارعِ وبين النّاسِ.

وكان الإسلاميّون برئاسة عَرَبيّات، رأسَ الحربةِ في هذا التّوجّهِ، وليث شبيلات هو الآخرُ رأسَ حربةٍ أخرى بعدَ أن ترأّسَ لجنةَ التّحقيقِ.

وطالتِ الملفّاتُ الّتي تمَّ فتحُها رئيسَ الحكومةِ السّابقِ زيد الرّفاعي، ود. فايز الطّراونة كونهُ وزيرًا للتّموين، ووزيرَ الأشغالِ محمود الحوامدة، وعبد الهادي المجالي كونهُ مديرًا للأمنِ العامِّ، وحتّا عودة كونهُ وزيرًا للماليّةِ.

كان اَلتزامُ الملكِ بالنّهجِ الجديدِ اَلتزامًا جدياً وعميقًا. وكان ينوي السّيرَ به إلى نهايةِ المطافِ إلى أن يتمَّ تجاوزُ كلِّ تلك القضايا السّابقةِ أو الّتي أُثيرَت في البرلمان، وتركها خلفَ الظّهرِ لفتحِ صفحةٍ جديدةٍ، لكنَّ مجلسَ النّوّابِ بإلحاحٍ من ليث شبيلات والإخوان المسلمين كانوا قد سلكوا اتّجاهًا آخر كلّيًّا.

وقف ليث شبيلات في إحدى الجلساتِ مهدّدًا ومتوعّدًا بملاحقةِ الفاسدين أيًّا كانوا وصولًا إلى أكبرِ رأسٍ في البلادِ، ولم ينتبهِ النّوّابُ أو الرّأيُ العامُّ إلى هذه العبارةِ، ولكنّها شكّلتْ إنذارًا إلى المعنيّين، وأثارَ هذا التّهديدُ مخاوفَ النّظامِ، وجاءَ بعد سلسلةٍ من المواقفِ والتّحدّياتِ الحادّةِ الّتي طُرحتْ تحتَ القبّةِ.

وعندي كلُّ الثّقةِ أنَّ كبارَ رجالِ الدّولةِ وعلى رأسهم الأجهزةُ الأمنيّةُ، توقّفوا عند تهديدِ شبيلات بكلِّ اَهتمامٍ، وأخذوه على محملِ الجدِّ، بخاصّةٍ وأنّ مظاهرَ التّمرّدِ داخلَ المجلسِ من قِبَلِ ليث والإخوان كانت واضحةً.

وشكّلَ هذا التّهديدُ العاملَ الأساسيَّ في التّوجّهِ نحوَ اَعتمادِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ، الّذي وضعتهُ حلقةٌ ضيّقةٌ لا عِلم لنا بها، وكان مفاجئًا لنا جميعًا،

وتركّزتْ نقاشاتُنا المحدودةُ للتّحذيرِ من تأثيراتهِ السّلبيّةِ على مستقبلِ الأردنّ وديمقراطيّته الوليدةِ.

تمّ طرحُ العديدِ من الأفكارِ البديلةِ للصّوتِ الواحدِ، لكنَّ سياسةَ الدّولةِ بقيتْ ثابتةً، وتمّ حلُّ مجلسِ النّوّابِ الحاديَ عشرَ بطريقةٍ غيرِ لائقةٍ، فقد علمَ رئيسُ المجلسِ د. عبد اللّطيف عَرَبيّات بقرارِ الحلِّ من الإذاعةِ الأردنيّةِ، ولم يتلقَّ أيَّ اتّصالٍ من أيِّ مسؤولٍ.

كان قرارُ الحلِّ تعبيرًا عن اَستياءِ الملكِ حسين من المجلسِ، وأذكرُ أنّي ناقشتُ بعضَ المسؤولين في أسبابِ الحلِّ ونحن في ظروفٍ صعبةٍ تفرضُ تحاشي الفراغِ التّشريعيِّ، كما إنّ الدّستورَ يسمحُ ببقاءِ المجلسِ بعد حلِّهِ إلى أن يتمَّ اَنتخابُ مجلسٍ نيابيٍّ جديدٍ.

وفي اَجتماعٍ لاحقٍ مع الملكِ حسين فاتحتُهُ بالموضوعِ، فقالَ لي: «لا نريدُ أن نعطيَ النّائبَ الحاليَّ أيَّ قوّةٍ».

كان واضحًا لي أن حلَّ المجلسِ أو تبنّي قانونِ الصّوتِ الواحدِ يهدفُ إلى عدمِ إعطاءِ النّائبِ الحاليِّ أيَّ تمييزٍ عن المرشّحِ للنّيابةِ.

لم تكن ماكينةُ الإشاعاتِ الّتي اَنطلقتْ في الأوساطِ السّياسيّةِ والإعلاميّةِ وحتّى الشّعبية تستندُ إلى أيِّ معلوماتٍ حقيقيّةٍ حولَ التّوجّهِ لتأجيلِ الانتخاباتِ وتعطيلِ مجلسِ النّوّابِ بموجبِ الدّستورِ.

وأعدَّتْ حكومةُ عبد السّلام المجالي في ذلك الوقتِ البيانَ الرّسميَّ بهذا الشّأنِ، وتحرّكتْ قوًى سياسيّةٌ متعدّدةٌ، محذّرةً من مثلِ هذه الإجراءاتِ، وقمتُ شخصيًّا بدورٍ في هذا المجالِ، لأنّني رأيتُ أنّهُ إذا تمَّ تأجيلُ الانتخاباتِ إلى أَجَلٍ غيرِ مسمّى، فإنَّ المشروعَ الدّيمقراطيَّ الّذي عملتُ من أجلهِ ودافعتُ عنه واَستقلتُ بسببهِ قد أُسيءَ إليه، وسيتعرّضُ للاغتيالِ والتّشويهِ.

كانت مخاوفُنا تقودُ إلى اَحتمالاتٍ غامضةٍ، فالتّوجّهُ كان يقضي بعدم إقرارِ القانونِ إلّا بعدَ مشاوراتٍ وحواراتٍ وطنيّةٍ طويلةٍ جدًّا، تُشارِكُ فيها كلُّ فئاتِ المجتمعِ الأردنيِّ، وما عزّزَ هذه القناعةَ هو ما صدرَ عن الملكِ حسين بهذا الشّأنِ، وهو ما ساعدَ على خلقِ جوٍّ من الارتياحِ.

لكنَّ الرّياحَ جرتْ بما لا تشتهي السّفنُ، إذ بدأتِ الأيّامُ تنقضي سريعًا وموعدُ الانتخاباتِ يقتربُ، ولم نرَ أو نلمسْ أيَّ دعوةٍ أو حوارٍ وطنيٍّ بشأنِ مشروعِ القانونِ، والمثيرُ أنَّ الوزراءَ في الحكومةِ لم يتحاشوا الإعلانَ عن أنّ مجلسَ الوزراءِ لم يبحثْ مشروعَ القانونِ، ولم يُطلعِ الوزراءَ عليه، وفوجِئْنا بقرارِ حلِّ مجلسِ النّوّابِ، الّذي اَعتبرتُه في حينهِ خطأً غيرَ مبرّرٍ.

وبالرّغم من أنّ القرارَ كان متوقّعًا بسببِ سلسلةِ التّسريباتِ الصّحافيّةِ الطّويلةِ الّتي سبَقَتهُ، فإنّ المفاجأة كانت في توقيتِ الإعلانِ عنه كخبرٍ في النّشرةِ الرّئيسيّةِ السّاعةَ الثّانيةَ ظهرًا من الإذاعةِ الأردنيّةِ، وتمَّ التّعاملُ معه وكأنّه خبرٌ عاديٌّ.

وفوجئَ رئيسُ المجلسِ عبد اللّطيف عَرَبيّات بقرارِ الحلِّ، وقالَ فورَ سماعهِ به: «إنّ وجودي غيرُ قانونيٍّ منذ صباحِ هذا اليوم»، وطلبَ من مديرِ مكتبهِ إحضارَ سيّارةِ أجرةٍ، واَستقلّها عائدًا إلى منزلهِ، تعبيرًا عن اَحتجاجهِ على عدمِ اَحترامِ السّلطةِ التّشريعيّةِ ورئيسِها، الّذي لم يَستشرهُ أحدٌ أو يحيطهُ علمًا بالقرارِ قبل إذاعتهِ.

وفورَ الإعلانِ عن حلِّ مجلسِ النّوّابِ الحادي عشر بإرادةٍ ملكيّةٍ، أصدرتْ حكومةُ عبد السّلام المجالي قانونًا مؤقّتًا للانتخابِ، وبدا واضحًا أنّ بوصلةَ الدّولةِ تتّجهُ إلى صناعةِ مجلسِ نوّابٍ جديدٍ ومختلفٍ عن السّابقِ، وأصبحْنا على قناعةٍ بأنّ حلَّ المجلسِ جاءَ لفرضِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ الّذي صدرَ كقانونٍ مؤقّتٍ.

وكانت لي أسبابي الشّخصيّةُ لمعارضةِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ، فقد كنت أعتقدُ أنّه يستهدفُ تحجيمَ دورِ الإسلاميّين، وكنت أشعرُ بالخطرِ الّذي ستقعُ الدّولةُ فيه في حالِ بدأتِ التّفكيرَ بوضعِ قوانينَ وخططٍ لصالحِ جهةٍ معيّنةٍ على حسابِ جهةٍ أخرى في ظلِّ الدّيمقراطيّةِ والتّعدّديّةِ، ما سيُشكّلُ اَنحيازًا في منتهى الخطورةِ من قِبَلِ الدّولةِ. وستكون له نتائجهُ الخطيرةُ لاحقًا.

كذلك، كنت أرى أنّهُ لا يُوفّرُ العدالةَ التّصويتيّةَ للمواطنين، لأنّه سيُجبرُ النّاخِبَ على اَنتخابِ نصفِ نائبٍ أو ربعِ نائبٍ وربّما أقلّ في دائرتهِ الانتخابيّةِ، تبعًا لعددِ المقاعدِ المخصّصةِ للدّائرةِ، ففي الدّائرةِ الانتخابيّةِ الثّالثةِ في العاصمةِ عمّان مثلًا، الّتي خُصّصَ لها ثلاثةُ مقاعدَ للمسلمين، ومقعدٌ للمسيحيّين وآخرُ للشّركس، لا يمنحُ القانونُ النّاخبَ إلّا صوتًا واحدًا، بالتّالي سيكون مُجبرًا على اَستخدامِ هذا الصّوتِ لاختيارِ مرشّحٍ واحدٍ فقط، بمعنى أنّه سيختارُ خُمسَ نوّابِ دائرتهِ.

في تلك الأثناءِ، بدأتِ الأحاديثُ تتّسعُ حولَ اَحتمالِ تأجيلِ الانتخاباتِ، وقرّرتُ مقابلةَ جلالةِ الملكِ، فاَلتقيتهُ بتاريخِ التّاسعِ من آب / أغسطس ١٩٩٣، وكان يومَ اَثنين بعدَ الظّهر، اِستعرضتُ أمامهُ ما يدورُ على السّاحةِ، بما في ذلك موضوع مجلسِ النّوّابِ والانتخاباتِ القادمةِ، واَنتقدتُ حلَّ المجلسِ الّذي كان على وشكِ إنهاء مدّتهِ الدّستوريّةِ.

وسألتُ الملكَ مباشرةً: «لماذا تمَّ حلُّ المجلسِ بهذه السّرعةِ؟» ، وفوجئتُ بجوابِ جلالتهِ واَستغربتهُ، إذ قال لي: «لأنّ الانتخاباتِ قادمةٌ، ولا بدَّ من المساواةِ بين المرشّحِ النّائبِ والمرشّحِ من غير النّوّابِ، بمعنى أنّه ليس هناك ما يفرضُ بأن يكتسبَ المرشّحُ النّائبُ ميزاتٍ على المرشّحِ الآخرِ، وحلُّ المجلسِ يساعدُ على تحقيقِ المساواةِ».

لم أجدْ هذا الكلامَ دقيقًا، وبحكمِ معرفتي بالملكِ، فكنت على يقينٍ بأنّه لا يمكنُ أن يُفكّرَ بهذه الطّريقةِ أبدًا، وشعرتُ أنّ خطأً ما يحدثُ، أجبتهُ أنّ «الدّستورَ ينصُّ على أنّ مدّةَ مجلسِ النّوّابِ هي أربعُ سنواتٍ، وحتّى لا يكون هناك اَلتباسٌ، قالوا اربع سنوات شمسية ، وعلى قاعدة «مجلس يسلم لمجلس» فلا يجوز حصول فراغ تشريعي في البلد إطلاقاً ويحصلُ تداخلٌ بين المجلسِ القائمِ والانتخاباتِ المقبلةِ في كثيرٍ من الانتخاباتِ في الدّولِ وفي دستورِنا، والقانونُ ألزمَ الموظّفَ الّذي يريدُ خوضَ الانتخاباتِ، بما فيهم الوزير، الاستقالةَ من وظيفتهِ قبلَ مدّةٍ من موعدِ الاقتراعِ، ولم ينصَّ الدّستورُ على حلِّ المجلسِ سلفًا من أجلِ تحقيقِ المساواةِ بين النّاسِ».

وأضفتُ: «من ناحيةٍ ثانيةٍ، مَنْ قال إنّ النّائبَ المرشّحَ له أفضليّةٌ تميّزهُ عن المرشّحِ غير النّائبِ؟ العكسُ هو الصّحيحُ؛ لأنّ المرشّحَ الّذي لم يسبقْ له دخولَ البرلمان يتمتّعُ بميزةٍ تحميه من توجيهِ الاتّهاماتِ إليه بالتّقصيرِ وهي الّتي تُوَجَّهُ إلى النّائبِ المُرشّحِ».

وأوضحتُ للملكِ أنّ «هذا القانونَ سيساعدُ على تقسيمِ البلدِ إلى عشائرَ، والعشيرةُ كانت ولا تزالُ جزءًا لا يتجزّأُ من النّسيجِ الاجتماعيِّ الأردنيِّ، وكان يتمُّ التّعاملُ معها كونها وحدةً اَجتماعيّةً، ولكنَّ هذا القانونَ سيجعلُنا نتعاملُ مع العشيرةِ كونها وحدةً سياسيّةً، وفي هذه الحالِ ستتعرّضُ العشائرُ إلى التّقسيمِ والتّشرذمِ ما سيؤثّرُ سلبًا على النّسيجِ الاجتماعيِّ الأردنيِّ، وطالما نحن ضدَّ تسييسِ الدّينِ، فيجبُ أن نكون ضدَّ تسييسِ العشيرةِ حتّى تبقى وحدةً اَجتماعيّةً تعالجُ قضاياها بحسبِ نظامٍ عشائريٍّ تمَّ إقرارهُ منذ مئاتِ السّنينِ».

وفاجَأَني الملكُ مرّةً أخرى بِرَدِّهِ قائلًا: «إنّ الغرضَ هو إعادةُ تنظيمِ العشائرِ بهذا الشّكلِ، لأنَّ العشائريّةَ أصبحتْ تأخذُ منحًى مختلفًا، وهكذا سنتمكّنُ من تنظيمِها».

فقلتُ له: «يا جلالة الملك، هذا لا ينظّمُ العشائرَ، وإنّما ما ينظّمُها هو قانونُ الأحزابِ. وهو ما قلتهُ مرّاتٍ عديدةً لجلالتكَ، وقد اَنتقدتُ كثرةَ الأحزابِ وقلتُ في أكثرِ من مناسبةٍ، إنّ الزّحامَ يعيقُ الحركةَ، وبهذا القانونِ أنتَ تخلقُ الآن مائتَي حزبٍ سياسيٍّ بجرّةِ قلمٍ واحدةٍ».

واَنتهى اللّقاءُ والنّقاشُ من دونِ أن يُقنعَ أحدُنا الآخر، فقد كان الملكُ حسين قد حسمَ أمرَهُ بدعمِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ، ولم يعدْ من أملٍ بالتّراجعِ عنه.

لم يعدِ الحديثُ عن اَحتمالِ تأجيلِ الانتخاباتِ مجرّدَ إشاعاتٍ وتكهّناتٍ، بل أصبحَ أمرًا واقعًا، فقد أعدّتِ الحكومةُ بيانًا تُعلنُ فيه التّأجيلَ، وكان جواد العناني هو الّذي سيُعلنُهُ، وذلك بذريعةِ التّأثيرِ السّلبيِّ لهذه الانتخاباتِ على عمليّةِ السّلامِ في حالِ نجحتِ المعارضةُ، وتحديدًا المعارضة الإسلاميّة.

لكنَّ مديرَ دائرةِ المخابراتِ مصطفى القيسي تدخّلَ لدى الملكِ، موضحًا له أنّ تأجيلَ الانتخاباتِ سيؤثّرُ على صورةِ البلدِ في الخارجِ. وحذّرَهُ من مغبّةِ مثلِ هذا الإجراءِ، بخاصّةٍ لجهةِ التّأثيراتِ الاقتصاديّةِ على الدّينارِ الأردنيِّ ومكانتهِ وقوّتهِ الشّرائيّةِ مقابلَ العملاتِ الصّعبةِ وتحديدًا الدّولار الأميركيّ.

واَقتنعَ الملكُ بوجهةِ نظرِ القيسي. وأُلغيَ قرارُ الحكومةِ قبلَ نشرهِ بساعتين، ليُستبدلَ بإعلانٍ آخر تمّ فيه تحديدُ موعدِ إجراءِ الانتخاباتِ في الثّامن من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩٣.

وكنت ومجموعةً من السّياسيّين والنّوّاب والقوى الحزبيّة ضدّ قانونِ الصّوتِ الواحدِ، وكنّا نشهّرُ بمساوئهِ مع أنّه لم يخضعْ للتّجربةِ، وقرّرتُ في

حينهِ خوضَ الانتخاباتِ مرّةً أخرى وفي دائرتي الانتخابيّةِ نفسِها، معتمدًا على شريطٍ من الأحداثِ وعلى مواقفي السّابقةِ وما جرى لي ولحكومتي.

ولم تكن صيغةُ التّكتّلاتِ الانتخابيّةِ معتمدةً في ذلك الوقتِ، وكان الأهمُّ بالنّسبةِ إليّ أنّ قاعدتي الانتخابيّةَ كانت موجودةً وجاهزةً لدعمي، ترشّحتُ منفردًا، كما ترشّحَ المهندسُ علي أبو الرّاغب، وفارس النّابلسي، ود. إبراهيم زيد الكيلاني، وآخرون في الدّائرةِ الثّالثةِ في عمّان.

بدأْنا نتحرّكُ اَنتخابيًّا، وشعرتُ بأنّ وضعي مريحٌ، بخاصّةٍ وأنّ العديدَ من المواطنين بادروا إلى تقديمِ خدماتِهم التّطوّعيّةِ لمعركتي الانتخابيّةِ، وبدا نجاحي مضمونًا وفقَ الأجواءِ المُطَمْئِنَةِ الّتي سادتْ في دائرتي، ورحّبَ بعضُ الأصدقاءِ بذلك، حتّى إنّ بعضَهم قال: «ما دام نجاحُ طاهر مضمونًا، فعلينا التّوجّهُ لدعمِ آخرين».

كنّا أنا وأبو الرّاغب والنّابلسي نعرفُ تمامًا أنّ نجاحَنا مضمونٌ، ولكنْ ما كان يقلقُنا هو وضعُ الشّيخ د. إبراهيم زيد الكيلاني، لذلك اَتّفقنا نحن الثّلاثة على مهادنةِ بعضِنا بعضًا، وأذكرُ أنّني في خضمِّ تلك الأجواءِ كنت في منزلِ د. ممدوح العبادي لنترافقَ سويًّا إلى دعوةِ غداءٍ في منزلِ د. ياسين الحسبان، وكان مديرُ المخابراتِ مصطفى القيسي حاضرًا، فطلبَ منّي ومن فارس النّابلسي أن نستقلَّ السّيّارةَ معه إلى حيثُ نقصدُ، وأخبرَنا أنَّ وضعَ الشّيخ الكيلاني جيّدٌ، وعلينا دعمُ بعضِنا بعضًا حتّى نضمنَ النّجاحَ لنا نحن الثّلاثة.

سألتُ القيسي: «كيفَ؟»

فقال لي: «نريدُ منكَ خمسمائة صوت دعمًا للنّابلسي».

فاَستغربتُ طلبَهُ وقلت له: «هذه الأسماءُ ليست في جيبي ومن الصّعبِ ضمانُ خمسمائة صوتٍ من أيِّ جهةٍ كانت».

أجابني القيسي: «ستحصدُ أصواتًا بالشّوالات».

فوعدتُهُ بالمحاولةِ، وفعلًا، بذلتُ جهدي مع مجموعةٍ من النّاخبين لدعمهِ، وفوجئتُ بعد مرورِ عشرةِ أيّامٍ بالقيسي يطلبُ منّي مجدّدًا تأمينَ ألفَي صوتٍ للنّابلسي، وقلت له إنّ: «الأمرَ غيرُ ممكنٍ». وبالتّالي، فالنّابلسي رحمه الله، لم ينجحْ في تلك الانتخاباتِ.

وكنت قد بدأتُ العملَ سريعًا على إنشاءِ شبكةٍ من المؤيّدين والمساعدين، عندما حانَ وقتُ التّرشيحِ. وشرَعْنا بإنجازِ النّشاطاتِ الانتخابيّةِ المتعارفِ عليها من زياراتٍ ولقاءاتٍ وتصريحاتٍ، ولم أجدْ مكانًا مناسبًا لمقرّي الانتخابيِّ غير أمامِ منزلي في عبدون، فعدتُ إلى فكرةِ الخيمةِ، واَستعرتُها من سمير قعوار، كانت خيمةً عسكريّةً من صناعةٍ باكستانيّةٍ نصبتُها أمام منزلي تمامًا كما في الدّورةِ الانتخابيّةِ السّابقةِ.

تهافتَ المؤيّدون على خيمةِ مقرّي الانتخابيِّ، وشعرَ الجميعُ بأنّني أحظى بدعمٍ شعبيٍّ واسعٍ وكبيرٍ، وواصلتُ الزّياراتِ الميدانيّةَ إلى منازلِ العائلاتِ، وكانت هذه الطّريقةُ فعّالةً في فتحِ الطّريقِ أمامي، فضلًا عن تقريبِ المسافاتِ بين المرشّحِ والنّاخبِ.

قلت في السّابقِ إنّني كنت ضدَّ الصّوتِ الواحدِ، لأنّني خشيتُ مثل أصدقائي وسياسيّين آخرين من مساوئِ هذا النّظامِ الانتخابيِّ على المستوى المتوسّطِ، وبنتائجهِ الكارثيّةِ على المستوى البعيدِ، لكنَّ الدّولةَ أصرّتْ على بقائهِ، فقبلناه وقبلنا التّرشّحَ تحت مظلّتهِ، وخضْنا الانتخاباتِ على أساسهِ.

أذكرُ أنّنا أصدَرْنا بيانًا أو تصريحًا صحافيًّا سبَقَ موعدَ الاقتراعِ بهدفِ تأكيدِ موقفِنا الرّافضِ للقانونِ، وقلنا إنّنا نقبلُ خوضَ الانتخاباتِ على أساسهِ

من منطلقٍ ديموقراطيٍّ مسؤولٍّ، شرطَ أنَ نعملَ على تغييرهِ وتعديلهِ من داخلِ مجلسِ النّوّابِ وبالطّرقِ الدّستوريّةِ.

لم يتغيّرْ جوُّ الحركةِ الإسلاميّةِ في فترةِ الحملةِ الانتخابيّةِ أو بعدَها، وكانوا يُراهنون على نجاحٍ يُمَكِّنَهُم من الحصولِ على أكثرِ ممّا حصلوا عليه في اَنتخاباتِ المجلسِ الحادي عشر السّابقِ، ويُؤهّلهم للسّيطرةِ على مسارِ مجلسِ النّوّابِ المقبلِ، ولكنَّ نتيجتَهم الانتخابيّةَ كانت أقلّ من طموحاتِهم، فلم يحصدوا إلّا سبعةَ عشرَ مقعدًا، وهو عددٌ مريحٌ لتوازناتِ المجلسِ، وإن لم يكنْ مريحًا للحركةِ الإسلاميّةِ.

حدثتْ فوضى محدودةٌ في الحصولِ على البطاقاتِ الانتخابيّةِ الّتي تؤهّلُ النّاخبَ للاقتراعِ على أساسها، وسرَتْ أقوالٌ وشائعاتٌ بين النّاخبين بأنّ طاهر المصري سوف يحصدُ نسبةً عاليةً من الأصواتِ.

هذه الشّائعةُ كانت تمثّلُ مقتلًا اَنتخابيًّا حقيقيًّا، في حال تمَّ تكريسُها بين النّاخبين. لذلك، سارعتُ إلى مواجهتِها وإلغائِها، فهي وببساطةٍ تعني خسارتي لأنّ الأصواتَ ستذهبُ ضمنًا إلى مرشّحين آخرين في دائرتي عينِها، وقد اَستفادَ بعضُ المرشّحين من ذلك، وقد استفاد بعض المرشحين من ذلك، إذ تأثر ناخبون بهذه الإشاعة ووجهوا أصواتهم إلى توجان فيصل على وجهِ التّحديدِ، معتبرين أنّ نجاحي مضمونٌ وبتفوّقٍ وبفارقِ أصواتٍ كبيرٍ جدًّا عمّن سيَليني في المرتبةِ الثّانيةِ.

كان تحرّكي الانتخابيُّ مختلفًا إلى حدٍّ ما عن تحرّكي في اَنتخاباتِ سنة ١٩٨٩، فقد أصبحتْ لدى النّاسِ رغبةٌ بالتّعرّفِ أكثر وعن قربٍ على المرشّحين، وبدعوتِهم إلى منازلِهم ومنازلِ أقاربِهم، لمناقشتهم في برامجِهم وأفكارِهم، وهو ما ساهمَ كثيرًا في كسرِ الحواجزِ بين المرشّحِ والنّاخبين.

كان الجوُّ الرّسميُّ يرغبُ بعدمِ فوزِ الشّيخ إبراهيم زيد الكيلاني مرشّحِ الحركةِ الإسلاميّةِ عن الدّائرةِ الثّالثةِ في عمّان بالمركزِ الأوّلِ، وإن لم تكن هناك أيُّ رغبةٍ لدى الدّوائرِ الأمنيّةِ بالتّدخّلِ لإسقاطِه.

ولم يكن حالي أيضًا بأفضلِ من حالِ الشّيخ الكيلاني، فقد كانت رغبةُ الجانبِ الرّسميِّ والأمنيِّ على حدٍّ سواء بعدمِ فوزي بالمركزِ الأوّلِ. وكانت أمنيّتُهم بأن يفوزَ علي أبو الرّاغب بهذا المركزِ، إلّا أنّ هذه الأجواءَ الرّسميّةَ ظلّتْ حبيسةَ الأمنيّاتِ، ولم تتّخذِ السّلطةُ الأمنيّةُ أيّةَ إجراءاتٍ لتحقيقِها.

سرت شائعات قوية بأن بعضهم حاول التأثير عليَ وعلى فرصي، ودفعوا برياض الشكعة كونه من أبناء نابلس، وسيعمل على تقاسم أصوات أهالي نابلس معي ما سيؤثّرُ على فُرَصي. وللحقيقةِ، فإنّ هذا التّدبيرَ فعّالٌ، وباَستطاعةِ الشّكعة الحصولُ على أصواتٍ من سلّتي، لكنّهُ لن يكون بالقوّةِ الكافيةِ للتّأثيرِ سلبًا على فُرَصي بالفوزِ، وكذلك فلم يكن لدى مؤيدي ترشحه أيُّ سببٍ لكي يقفَ هذا الموقفَ منّي، ولم تتأثّرْ حملتي الانتخابيّةُ بهذه الشّائعاتِ.

حاولتُ جهدي إقناعَ رياض وعائلتِه بأنّ حظوظَهُ بالنّجاحِ معدومةٌ، وسوف يُسْتَخْدَمُ ترشّحهُ في مواجهتي لإرساءِ اَستنتاجاتٍ سلبيّةٍ، بخاصّةٍ في ضوءِ التّنافسِ التّاريخيِّ بين العائلتَين في نابلس.

ولا بدَّ هنا من الإشارةِ إلى أنّ الحكومةَ، إلى جانب مجموعةٍ من السّياسيّين ورجالِ الأعمالِ، قاموا بتبنّي العديدِ من المرشّحين والدّفعِ بهم إلى خوضِ الانتخاباتِ في بعضِ محافظاتِ المملكةِ، وعمدوا لهذه الغايةِ إلى تأسيسِ صندوقٍ ماليٍّ بهدفِ إسقاطِ المرشّحين الإسلاميّين بشكلٍ أساسيٍّ، بالإضافةِ إلى غيرِهم، ودعمِ مرشّحين آخرين. وانطبقَ هذا، على محافظةِ البلقاء والسّلط تحديدًا.

وإلى جانبِ المساهمةِ الماليّةِ الحكوميّةِ في ذلك الصّندوقِ السّرّيّ، فقد ساهمَ فيه الكثيرُ من رجالِ الأعمالِ والمتنفّذين والمحافظين، وتمّ جمعُ مبلغٍ لا بأسَ به، وبدأوا يوزّعون الأموالَ على مرشّحيهم من هذا الصّندوقِ.

عندما جاءَ موعدُ التّسجيلِ للتّرشّحِ، أعلنتْ وزارةُ الدّاخليّةِ التّرتيباتِ الخاصّةَ بذلك. وكانتِ التّعليماتُ تنصُّ في حينهِ على أنّ التّسجيلَ في سجلِّ المرشّحين بحسب ورودِ الطّلبِ، فذهبتُ إلى المحافظةِ ووقفتُ أمامَها الساعة الخامسةِ صباحًا حتّى يكون اَسمي على رأسِ قائمةِ المرشّحين، وكان محافظُ العاصمةِ طلعت النّوايسة موجودًا ولم يلتفتْ لوجودي، وظلَّ يتجاهلُني، فبقيتُ أنتظرُ خارجَ المبنى إلى أن فُتحَ بابُ التّسجيلِ، وكنت أوّلَ مَنْ سجّلَ ترشّحهُ، وقبلتُ القيامَ بذلك رغمَ أنّني كنت رئيسًا سابقًا للحكومةِ، ولم أطلبْ معاملةً خاصّةً لي.

وكلّما اَقتربَ موعدُ يومِ الاقتراعِ، كلّما اَزددتُ ثقةً بوضعي الانتخابيِّ، لكنّني لم أتراخَ نهائيًّا في بذلِ جهدي حتّى حلولِ الموعدِ.

كان مفاجِئًا نجاحُ الشّيخ إبراهيم الكيلاني بالمركزِ الأوّلِ بتسعةِ آلافٍ ومائتي صوت، ولم يظهرْ في ساحاتِ مراكزِ الاقتراعِ بأنّ الكيلاني لديه كلُّ هذا الزّخمِ من الأصواتِ. لكنّ التّنظيمَ الإخوانيَّ كان من الدّقّةِ بحيثُ أنّهم نجحوا في تنظيمِ أمورِهم بحسبِ ترتيباتٍ مُحدّدةٍ لتصويتِ ناخبيهم وفقًا لأرقامٍ وأبجديّاتٍ متسلسلةٍ، وكان دورُ النّساءِ واضحًا في هذا الجانبِ.

وكما قلت سابقًا، فإنّ قانونَ الصّوتِ الواحدِ ساهمَ في رفعِ أصواتِ مرشّحَين اَثنَين فقط من النّوّابِ السّابقين، هما أنا وسعد هايل سرور، واَرتفعتْ حصيلةُ أصواتِنا في اَنتخاباتِ ١٩٩٣ عن حصيلةِ اَنتخاباتِ ١٩٨٩.

أمّا النّوّابُ في المجلسِ السّابقِ الّذين أعادوا ترشيحَ أنفسِهم، فقد اَنخفضتْ حصيلةُ أصواتِهم بشكلٍ دراماتيكيٍّ، ومنهم الشّيخ أحمد الكوفحي، الّذي اَنخفضتْ أصواتهُ من حوالي أربعٍ وثلاثين ألفَ صوتٍ في العامِ ١٩٨٩ إلى حوالي أربعةِ آلافِ صوتٍ في اَنتخابات ١٩٩٣.

وكنت قد حصلتُ في اَنتخاباتِ ١٩٨٩ على ستّة آلافٍ وسبعمائةِ صوتٍ، واَرتفعتِ الحصيلةُ في اَنتخاباتِ المجلسِ الثّاني عشر إلى ثمانيةِ آلافٍ وتسعمائةِ صوتٍ، بفارق أربعمائةِ صوتٍ فقط بيني وبين الشّيخ الكيلاني الّذي حلَّ في المرتبةِ الأولى. وحللْتُ في المرتبةِ الثّانيةِ، وحلَّ علي أبو الرّاغب في المرتبةِ الثّالثةِ بفارقِ سبعمائةِ صوتٍ بيني وبينه، بينما فشلَ فارس النّابلسي بالاحتفاظ بمقعدهِ.

وحصل أربعة مرشّحين من الإخوان المسلمين على أعلى عددٍ من الأصوات على مستوى المملكةَ، من بينِهم الشّيخ الكيلاني، وبسّام العموش، وعبد المنعم أبو زنط، وحللتُ في المرتبةِ الخامسةِ على مستوى مرشّحِي المملكةِ، وكنت الأوّلَ من خارجِ قائمةِ الإخوانِ.

قبلَ موعدِ الاقتراعِ بعشرةِ أيّامٍ جاءَني د. عبد الحافظ الشّخانبة، وهو شيوعيٌّ مخضرمٌ واَسمُ اَبنهِ البكرِ مكسيم على اَسمِ الكاتبِ الرّوسيِّ الشّهيرِ مكسيم غوركي (Maxim Gorky) ، وزوجته روسيّةٌ، وطلبّ منّي التّدخّلَ لحمايتهِ من الضّغطِ الشّديدِ الّذي يُواجههُ من مديرِ المخابراتِ في مدينةِ مأدبا، كي ينسحبَ من الانتخاباتِ لصالحِ أحدِ المرشّحين من أقربائهِ، لأنَّ في تقديرِ دائرةِ المخابراتِ أنَّ المرشّحَ القريبَ من مديرِ المخابراتِ سيحظى بدعمٍ أكبر ممّا سيحصلُ عليه الشّخانبة، وكانتِ الدّائرةُ تقصدُ توحيدَ الصّفوفِ والأصواتِ لتحولَ دونَ نجاحِ مرشّحِ الحركةِ الإسلاميّةِ المتوقّعِ إذا ما بقيَ الشّخانبة وقريبُ مديرِ مخابراتِ مأدبا في السّباقِ حتّى النّهايةِ.

اِتّصلتُ بمديرِ المخابراتِ مصطفى القيسي فورًا، وكان الشّخانبة يستمعُ إلى المكالمةِ، وطلبتُ منه أن يتفهّمَ وضعَ الشّخانبة لأنّ موقفَهُ الانتخابيَّ ليس بذلك السّوءِ، بل من المتوقّعِ أن يفوزَ ويحلَّ في المركزِ الأوّلِ، ومن الصّعبِ عليه الانسحابُ والتّنازلُ لصالحِ اَبن عشيرتهِ.

تناقَشْنا أنا والقيسي في القضيّةِ، وفي النّهايةِ لبّى طلبي، ونجحَ الشّخانبة في المركزِ الأوّلِ في مأدبا حسبَ توقّعاتي، ما يشيرُ إلى أنّ تقديراتِ الأجهزةِ الأمنيّةِ في قضايا كثيرةٍ لا تتّسمُ بالدّقّةِ، وقد حدثتْ أمورٌ كثيرةٌ شبيهةٌ لهذه في عدّةِ مناسباتٍ أخرى.

ولم تكن ملامحُ المجلسِ النّيابيِّ الثّاني عشر تشيرُ إلى اَستنساخٍ لسابقهِ، لكنّها جاءتْ قريبةً إلى حدٍّ كبيرٍ، فقد اَنخفضَ فيه تمثيلُ الإسلاميّين من ثلاثةٍ وعشرينَ نائبًا إلى سبعةَ عشر نائبًا.

عندما قرّرتُ خوضَ الانتخاباتِ للمرّةِ الثّانيةِ كنت قد وضعتُ في ذهني التّرشّحَ لرئاسةِ المجلسِ، وكما هي عادتي الّتي تُلازمُني طوالَ حياتي، فقد كتمتُ سرّي في نفسي، ولم أفاتحْ أحدًا في هذا الأمرِ، ولم أُشْعِرْ أيَّ إنسانٍ بما أفكّرُ به، إلى أن أتأكّدَ من فُرَصِ نجاحي ومدى توافرِها.

فالكثيرُ من الأمورِ والقراراتِ الّتي كنت أتّخذُها كانت تتمُّ بهذا الأسلوبِ، فأخطّط للمستقبلِ وأفكّر فيه، وأزن الأمورَ وأقارِنها من دون أن أخدعَ نفسي أو أوهِمَها، وعندما أشعرُ بتوافرِ الحدِّ الأدنى للنّجاحِ أبدأُ عمليّةَ الاستكشافِ والاستشاراتِ والتّحضيرِ لذلك بعيدًا عن الأضواءِ والإعلامِ.

بعد أن ظهرتْ نتائجُ الانتخاباتِ، شعرتُ بتوفّرِ الفرصةِ الّتي قد تسمحُ بنجاحي في اَنتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، وكان في ذهني دائمًا موقفُ الملكِ.

وضعتُ هذا الاعتبارَ قبلَ أن أقرّرَ أيَّ شيءٍ، كذلك كان في ذهني شخصٌ آخرُ هو عبد الهادي المجالي الّذي يصلُ إلى مجلسِ النّوّابِ لأوّلِ مرّةٍ، ثمّ مرشّح الحركةِ الإسلاميّةِ عبد الله العكايلة.

وللحقيقةِ، فقد كانت رغبةُ القصرِ بأن أكون رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ أقوى وأكبر من مسايَرةِ الملكِ لرغباتِ عبد الهادي المجالي، الّذي بدأَ يتحرّكُ باتّجاهِ دعمِ ترشيحهِ لرئاسةِ المجلسِ، وعقدتُ في مكتبي الخاصِّ عدّةَ اَجتماعاتٍ مع نوّابٍ سعيًا منّي إلى التّرشّحِ ولمعرفةِ مواقفِهم.

كذلك كان يفعلُ عبد الهادي المجالي، وكان نوّابٌ كثيرون يعقدون اَجتماعاتِهم في منزلِ مفلح اللّوزي، واَجتمعتُ مع عبد الهادي المجالي أكثرَ من مرّةٍ لنرى ماذا سنفعلُ، ولم أشعرْ بأنّهُ جادٌّ في التّرشّحِ، وفي تقديري، فإنَّ المجالي شعرَ بأنَّ القصرَ لا يرغبُ بترشّحِهِ.

ولم يكن موقفُ الدّولةِ واضحًا بالنّسبةِ إليه، فبقي قرارُهُ معلّقًا لاعتباراتٍ، أهمُّها أنّ شقيقهُ هو رئيسُ الوزراءِ، ولا يجوزُ أن تقبلَ الدّولةُ العميقةُ أن يترأّسَ شقيقان السّلطتَين التّشريعيّةَ والتّنفيذيّةَ.

في حفلِ عيدِ ميلادِ الملكِ بتاريخِ الرّابع عشر من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩٣، وكنت مدعوًّا إليه مع زوجتي في مدينةِ العقبة، فاتحتُ الملكَ برغبتي في التّرشّحِ لرئاسةِ المجلسِ، لم يعلّقْ كثيرًا على ذلك، ولم يبدِ رأيًا محدّدًا، ولكنّني شعرتُ بأنّه يدعمُ هذا التّوجّهَ.

وكنت محقًّا في تفكيري وخلاصاتي، وقد نُقِل خبرُ اَستشارتي للملكِ إلى مسامعِ عبد الهادي المجالي وهو القائدُ العسكريُّ والسّفيرُ، فقرّرَ التّراجعَ عن التّرشّحِ ولم يبقَ أمامي غيرُ مرشّحِ الإخوانِ المسلمين د. عبد الله العكايلة.

وأثناءَ الاستعدادِ لانتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ وقد صرتُ مرشّحًا رسميًّا، نجحْنا كمجموعةٍ من النّوّابِ في تشكيلِ نواةِ كتلةٍ برلمانيّةٍ أطلقْنا عليها اَسمَ «التّجمّع الدّيمقراطيّ» تضمّ سبعةَ عشرَ نائبًا، وكنت أحدَ أعضائِها، وفوجئتُ أنّ ثمّةَ اَجتماعاتٍ بدأَتْ تنعقدُ بين كتلتِنا بمبادرةٍ من سمير قعوار وكتلةِ عبد الهادي المجالي بهدفِ تقاسمِ مناصبِ المكتبِ الدّائمِ للمجلسِ.

وعندما علمتُ بما يجري من خلفِ ظهري، شعرتُ أن ثمّةَ مؤامرةً تحاكُ ضدَّ الإسلاميّين بهدفِ إقصائِهم عن أيِّ مواقعَ قياديّةٍ في المجلسِ، وهذا أمرٌ لا يمكنُني القبولُ به أو الموافقةُ عليه، بالرّغمِ من أنّ منافسي في اَنتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ هو مرشّحهم.

وعلمتُ أنّ كتلتَنا وكتلةَ المجالي مجتمعتان في إحدى قاعاتِ المجلسِ، ومن دون علمي، وذلك لتسميةِ مساعِدِي رئيسِ المجلسِ ونائبَيه ورؤساءِ اللّجانِ وغيرهم، فدخلتُ عليهم في الاجتماع وحذّرتُهم من تصرّفِهم هذا، لأنّه سيؤلّبُ عليهم تكتّلاتٍ أخرى داخلِ المجلسِ.

فزتُ باَنتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ من الجولةِ الأولى بعد حصولي على أربعٍ وخمسين صوتًا، مقابلَ حصولِ منافسي د. عبد الله العكايلة على ثلاثةٍ وعشرين صوتًا، وكنت أجلسُ تحت القبّةِ إلى جوارِ توجان الفيصل، وكان النّوّابُ الآخرون خارجَ التّيّارِ الإسلاميِّ، يُظهرون سعادةً غامرةً وواضحةً بنجاحي، وبدأَتْ مسيرتي منذ ذلك اليوم رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ.

كان اَبتهاجُ غالبيّةِ النّوّابِ بفوزي واضحًا وظاهرًا تحتَ القبّةِ، وتوجّهتُ من فوري إلى مقعدِ العكايلة وشكرتُهُ، وبالرّغمِ من أنّه ترشّحَ ضدّي، إلّا أنّي لم أشعرْ على الإطلاقِ أنَّ في هذا التّرشيحِ أيَّ نوعٍ من العداوةِ والتّحدّي، وبقيتُ مرتاحًا للتّعاملِ النّيابيِّ بيني وبين نوّابِ الحركةِ الإسلاميّةِ.

ثمّ اَعتليتُ منصّةَ الرّئاسةِ واَلقيتُ خطابي المُعَدَّ مسبقًا، حرصتُ على أن يكون مُختلفًا، ففيه ركّزتُ على مفاتيحَ إصلاحيّةٍ ومنفتحةٍ، قد تكون جريئةً جدًّا في ذلك الوقتِ، كما كان برنامجي الحكوميُّ سنة ١٩٩١، وأكّدْتُ على أهمّيّةِ السّلطةِ التّشريعيّةِ واَستقلاليّتِها، وعلى المفهومِ الدّيمقراطيِّ والدّورِ البرلمانيِّ.

فورَ إعلانِ فوزي برئاسةِ مجلسِ النّوّابِ، كان لا بدَّ لي من تقديمِ خطّةِ عملي خلالِ فترةِ رئاستي للسّنةِ الأولى من عمرِ المجلسِ النّيابيِّ الثّاني عشر الجديدِ، وكان همّي الأساسيُّ جعلَ اَستقلاليّةِ المجلسِ عنوانًا واضحًا لا لُبْسَ فيه، وتنميةَ دورِهِ خلال فترةِ رئاستي الّتي يحدّدُها الدّستورُ بدورةٍ برلمانيّةٍ عاديّةٍ واحدةٍ «سنة واحدة»، وألقيتُ كلمتي الّتي تضمّنتْ هذا المعنى، وأوضحتُ هذا التّوجّهَ.

أمامَ هذه الأفكارِ والمشاريعِ الّتي حملتُها، اَتّجهتُ إلى العملِ مباشرةً لتطويرِ القدراتِ الإداريّةِ والفنّيّةِ لكوادرِ المجلسِ من خلالِ إجراءاتٍ إداريّةٍ ترتقي بالعملِ البرلمانيِّ والإداريِّ وبكلِّ ما يتعلّقُ بجوانبِ عملِ الأمانةِ العامّةِ للمجلسِ، ومن ضمنِها توفيرُ إمكانيّاتٍ للنّوّابِ وشراءُ مكاتبَ، وتأمينُ المعلوماتِ، وتكليفُ مراكزِ دراساتٍ وأبحاثٍ بتحضيرِ دراساتٍ قانونيّةٍ، واَستحداثُ دائرةٍ قانونيّةٍ مُتخصّصةٍ تقدّمُ الاستشاراتِ القانونيّةَ للنّوّابِ، وغيرها من الإجراءاتِ الإداريّةِ الأخرى.

بدا لي أنّ إنجازَ هذه المهمّةِ صعبٌ وشاقٌّ، وشعرتُ وكأنّني أركضُ فوقَ خيطٍ رفيعٍ جدًّا معلّقٍ في الهواءِ لا يحملُني ولا أحتملُهُ، وشعرتُ بحجمِ الصّعوبةِ الّتي أواجهُها، حيثُ يتنازعُني موقفي بصفتي نائبًا من جهةٍ، ومدى اَحترامي لحياديّتي كوني رئيسًا للمجلسِ ومحافظتي عليها من جهةٍ أخرى، كما شعرتُ بصعوبةِ التّعاملِ مع مواقفِ النّوّابِ ومواقفِ الحكومةِ وكيفيّةِ تعاملِها

مع المجلسِ، وغيرها من القضايا الأخرى، الّتي بدَتْ وكأنّها أكثر من ضاغطةٍ عليّ وعلى موقعي في رئاسةِ مجلسِ النّوّابِ.

وتلاقت هذه الأعباءُ مجتمعةً لتقفَ أمامي وجهًا لوجهٍ، وكان عليّ مواجهتُها والتّعاملُ معها وتذليلُها وتجاوزُها، قد تمثّلتْ في وضعي الشّخصيِّ بدايةً، ومدى إيماني بمؤسّسةِ البرلمان وبمجلسِ النّوّابِ، ووضعي مع الحكومةِ ومع النّوّابِ.

كذلك شغلَتْني توجّهاتُ الملكِ وخططُهُ المستقبليّةُ تجاهَ تحقيقِ سلامٍ أردنيٍّ - إسرائيليٍّ، وما يستتبعُ ذلك من إجراءاتٍ ومن دورٍ لمجلسِ النّوّابِ في دعمِ هذا التّوجّهِ الملكيِّ، في الوقتِ الّذي يبدي فيه رفضًا لحكومةِ د. عبد السّلام المجالي، ولاستمرارهِ في رئاسةِ الحكومةِ.

هذا من دون إغفالِ الجبهةِ النّيابيّةِ المُعارضةِ لأيِّ اتّفاقِ سلامٍ مع إسرائيل، ثمّ كيف يمكنُني وأنا في موقعي رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ، المحافظةُ على الحدِّ الأدنى من العلاقةِ الآمنةِ بين النّوّابِ والحكومةِ؟ وكيف يمكنُ إنقاذُ الحكومةِ من شبحِ حجبِ الثّقةِ عنها؟ وقد أصبحَ الاستحقاقُ الدّستوريُّ الّذي يُلزمها بطلبِ ثقةِ النّوّابِ أمرًا واقعًا وحتميًّا، ولا يمكنُ لأيٍّ من السّلطَتين التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ تجاوزهُ إلّا بحلِّ المجلسِ، وهو ما لم يكن في واردِ أحدٍ، ولم يمضِ على انتخابهِ وانعقادهِ سوى أسابيعَ أقلّ من قليلةٍ.

كانَ أبرزُ هذه الأعباءِ وأوّلُها الاستحقاقَ الدّستوريّ الّذي يُلزِمُ الحكومةَ بالتّقدّمِ لمجلسِ النّوّابِ ببيانٍ لطلبِ ثقتهِ، وكان الدّستورُ ينصُّ على إلزامِ الحكومةِ بطلبِ ثقةِ مجلسِ النّوّابِ خلال شهرٍ من انعقادهِ، في حالِ تشكّلتِ الحكومةُ في غيابِ المجلسِ، ويكونُ خطابُ العرشِ بمنزلةِ بيانِها، وهو ما أعلنَهُ المجالي معتبرًا خطابَ العرشِ هو بيانُ حكومتهِ لطلبِ الثّقةِ.

P U R E I S T H E T R U T H

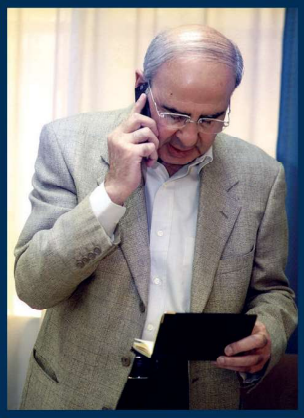

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629